

تحرك عاجل

عودة بحريني مُفرج عنه إلى أستراليا

في 11 فبراير/شباط 2019، أُفرج عن حكيم العريبي من سجنٍ للحبس الاحتياطي ببانكوك، بعدما تنازلت السلطات البحرينية عن طلبها بتسليمه. وقد عاد جواً إلى أستراليا في اليوم ذاته. وكانت السلطات التايلندية اعتقلت حكيم في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لدى وصوله مطار بانكوك الدولي، استناداً إلى نشرة أصدرها الإنتربول "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" تطالب بتسليمه إلى البحرين، حيثما كان من المتوقع أن ينفذ حكماً صدر بحقه جواً بالسجن لمدة عشرة أعوام، وكان يتهدده كذلك خطرٌ بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة داخل الاحتجاز. ولدى عودته إلى أستراليا، أعرب حكيم عن شكره لمنظمات حقوق الإنسان التي ناضلت من أجله.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

في 11 فبراير/شباط 2019، أمرت السلطات التايلندية بالإفراج عن لاعب كرة القدم البحريني حكيم علي العريبي؛ إذ أن البحرين لم تعد تُطالب بتسليمه، ثم أُعيد جواً على الفور إلى أستراليا. وتوجه ناشط فرع منظمة العفو الدولية في أستراليا تيم أوكونور إلى المطار في 12 فبراير/شباط 2019 للتأكد من عودة حكيم. وأخبر حكيم الصحفيين بأنه "مبتهج" وأن ذلك اليوم كان يوماً يدعو إلى الاحتفال. وقالت وزارة الخارجية البحرينية في اليوم ذاته إن البحرين ستواصل الاحتكام إلى الإجراءات القانونية بحق حكيم؛ وذلك لأن إحدى المحاكم البحرينية قد أدانته.

وتُظهر معاملة حكيم قبل الإفراج عنه أوجه قصور خطيرة تشوب نظام حماية اللاجئين في تايلند، وتسلب الأضواء على حاجة السلطات إلى وضع إجراءات لحماية حقوق اللاجئين بصورة ممنهجة، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. فكثيراً ما مارس مسؤولون سلطاتهم التقديرية لإعادة أفراد إلى بلدان واجهوا فيها انتهاكات

لحقوق الإنسان، مع غياب إما وضع قانوني رسمي للاجئين، أو الحماية الكافية من إعادتهم القسرية إلى بلدانهم.

وقد أثار اعتقال حكيم بتايلند، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، إدانات دولية وضغوط دبلوماسية لضمان الإفراج عنه. فقد احتشدت جمعيات رياضية، ومنظمات غير حكومية، ونقابات، وحكومات، إلى جانب الضغوط الشعبية، من كافة أرجاء العالم في حملة تضامنية. وكان من بين المشاركين ما لا يقل عن 18 فرعاً لمنظمة العفو الدولية، وما يزيد عن 135 ألف من مؤازري منظمة العفو الدولية الذين بعثوا برسائل إلى السلطات.

ففي 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، اعتُقل حكيم واحتُجز بالبحرين، ويفيد بأنه خلال تلك الفترة تعرض لتعذيب السلطات البحرينية التي زعمت اشتراكه في إحراق قسم للشرطة يقع بجنوب غربي العاصمة المنامة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. بيد أن حكيم نفى هذا الاتهام، حيث أفاد أنه كان يخوض مباراة مع ناديه المحلي بشمال شرقي المنامة. وأُفرج عنه بكفالة مالية بعد مرور أربعة أشهر. وفي 6 يناير/كانون الثاني 2014، حُكم عليه غيابياً بالسجن لمدة عشرة أعوام عقب محاكمة جائرة، استندت بصورة كبيرة إلى الاعتراف الذي انتزع قسراً من شقيقه عماد علي العريبي المتهم معه في نفس القضية. وكان حكيم في قطر مع المنتخب الوطني البحريني للمشاركة في بطولة اتحاد غرب آسيا لكرة القدم في وقت وقوع الجريمة التي أُدين بها. وفي مايو/أيار 2014، لاذ بالفرار إلى أستراليا حيث طلب اللجوء. ومُنح تأشيرة الحماية الدائمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، مما سمح له بالإقامة في أستراليا والسفر منها وإليها، شريطة ألا يسافر إلى البحرين.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: حكيم علي العريبي (صيغ المذكر)

هذا التحديث الثالث والأخير للتحرك العاجل UA 206/18

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/asa39/9818/2019/ar/>